تقديرات تكلفة النقل حوالي ١٠٠ مليار

الحكومة تقرر نقل المنطقة الحرة بدمشق إلى المعضمية مع بداية عام ٢٠٢٧ وتوافق للتجاري بافتتاح فرع بالمنطقة الحرة الحالية

عبد الهادي شباط

كشف قرار صادر عن رئيس مجلس الوزراء حصلت «الوطن» على نسخة منه عن منح مدة خمس سنوات حتى عام ٢٠٢٧ لنقل المنطقة الحرة بدمشق إلى مكان بديل بالقرب من منطقة المعضمية بريف دمشق.

وبيّن القرار كان بناء على مقترحات لتحديد العقود المبرمة مع المستثمرين في المنطقة الحرة في مدينة دمشق وضرورة تحديد موقع بديل لها.

وفي ضوء ما بينه محافظ دمشق تم اختيار موقع منطقة المعضمية البالغة مساحته ٢٣٥٠٥٠ دونماً لاعتبارات عديدة كموقع بديل ومناسب لإنشاء منطقة حرة لمدينة دمشق مع بيان أن فترة الدراسة وتنفيذ المشروع (بنى تحتية ومباني إدارة المنطقة الحرة) تحتاج لفترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات بعد أخذ الموافقات اللازمة ويمكن تحديد الاستثمارات الخاصة الموجودة حالياً وبشكل مبدئي لمدة خمس سنوات اعتباراً من بداية عام ٢٠٢٢.

وعطفاً على ما بينه مدير عام المصرف التجاري السوري حول رغبته بنقل مقر المصرف – فرع المنطقة الحرة رقم ١١ الواقع في منطقة البراكمة إلى المنطقة بدمشق وذلك لتسهيل وتبسيط إجراءات توصية اللجنة الاقتصادية بالجلسة رقم ٣٩ المتضمنة تأييد مقترح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومحافظة دمشق وذلك بالسماح للمؤسسة العامة للمناطق الحرة بإبرام وتجديد العقود المبرمة مع المستثمرين في المنطقة الحرة بدمشق، لمدة تنتهي حكماً بتاريخ ٢٠٢٧/١٢/٣١، ويتم العرض على اللجنة الاقتصادية للنظر بإمكانية تجديدها لمدد إضافية في حال لم يتم تنفيذ المنطقة الحرة الجديدة في الموقع السابق (منطقة المعضمية) كما هو مخطط له.

وتمت الموافقة على إبرام عقد إداري بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة والمصرف التجاري السوري لمدة خمس سنوات لنقل مقر المصرف فرع المنطقة الحرة رقم ١١ بالبراكمة إلى المنطقة الحرة بدمشق ويتم منح المصرف التجاري السوري مدة لا تزيد على عام واحد فقط للانتهاء من إكساء وتجهيز هذا المقر، وفي حال استمرار وجود المنطقة الحرة بدمشق بموقعها الحالي يتم تجديد العقد في ضوء ما سيتم إقراره باللجنة الاقتصادية بخصوص عقود المستثمرين بالمنطقة الحرة.

أما في حال الانتقال إلى الموقع البديل بالمعضمية فيتم لحظ تأمين مقر مماثل للمصرف التجاري السوري في مبنى للإدارة العامة للمؤسسة من ناحية المساحة والتجهيزات. إضافة لتكليف محافظة دمشق بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – المؤسسة العامة للمناطق الحرة لموافاة اللجنة الاقتصادية خلال شهرين كحد أقصى للدراسات اللازمة لإنشاء المنطقة الحرة الجديدة المقترحة بالمعضمية والجدوى الاقتصادية الأمثل لها والخيارات المتاحة لتنفيذ البنى التحتية وتحديد الاحتياجات اللازمة لذلك.

وتكلف محافظة دمشق موافاة أمانة سر اللجنة الاقتصادية – خلال شهر كحد أقصى من تاريخه – بمنظورها حيال الخيار الأمثل لاستثمار موقع المنطقة الحرة الحالي وتحديد الاحتياجات اللازمة لذلك.

وحسب البيانات التي حصلت عليها «الوطن» بعد متابعة أجريت حول الموضوع أن التكلفة الأولية لمشروع نقل المنطقة الحرة تصل لحدود ١٠٠ مليار ليرة تشتمل هذه التكلفة على تنفيذ البنية التحتية والمباني الإدارية اللازمة لعمل المنطقة الحرة وأن عدد المستثمرين بالمنطقة الحرة بدمشق بحدود ٤٥٠ مستثمراً معظمهم يعمل في قطاع الخدمات والتجارة وتم التعاقد معهم في المنطقة الحرة بدمشق وفق نظام الاستثمار الخاص بالمناطق الحرة حيث تقدم المنطقة الحرة الأرض اللازمة بينما يقوم المستثمر بتنفيذ البناء على نفقته مقابل إشغال البناء لمدة ٢٠ سنة في حال كان المستثمر صناعياً ولمدة ١٥ سنة في حال كان المستثمر تاجراً أو يعمل في قطاع الخدمات، علماً أن معظم المستثمرين انتهت مدد إشغالهم الأساسية ويتم تجديد إبرام العقود وفق عقود جديدة تقوم على تعرفة إشغال مبان جاهزة بخلاف العقد الأساس الذي يقوم على أساس أنه دفع بدل إيجار لأرض معدة للبناء وأن معظم المستثمرين في المنطقة الحرة بدمشق لا يرغبون في الانتقال إلى خارج دمشق بسبب توفر الخدمات الأساسية لهم في هذه المنطقة ووجودهم في قلب مدينة دمشق.

بشرى للمدخنين !! قريباً الدخان الوطني عبر البطاقة الذكية

هزاع لـ«الوطن»: حصة العائلة من الزيت لا تقل عن عبوتين والسعر لم يتضح بعد

رامز محفوظ

بيّن مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع في تصريح لـ«الوطن» أن نسبة توزيع المواد المقننة بلغت حتى تاريخه ٩٩ بالمئة، وأضاف: كان من المقرر أن يتم البدء بافتتاح دورة توزيع جديدة للمواد المقننة في الأول من الشهر الجاري كما طرح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لكن بسبب عدم حصول ١٥٠ ألف بطاقة عائلية على مخصصاتها تم تأجيل افتتاح الدورة الجديدة لغاية يوم السبت القادم ولن يكون هناك أي تأجيل مرة أخرى.

وقال: لضمان حصول كل العائلات التي لم تحصل على مخصصاتها وجهنا بتطبيق نظام بطاقة الماستر دون الحاجة لانتظار وصول الرسائل وذلك في كل فروع السورية للتجارة بالمحافظات.

وأشار إلى أن الدورة الماضية كانت نموذجية بالنسبة للتوزيع ونسبة قليلة من العائلات لم تحصل على مخصصاتها من المواد المقننة وهذه الدورة نسعى لأن تحصل جميع العائلات على مخصصاتها، فائلاً: سنفتتح الدورة الجديدة بالتوازي مع قرب شهر رمضان.

وعن قائمة المواد التي سيحصل عليها المواطن عبر البطاقة الذكية بين هزاع أنها ستضم الرز والسكر غير المدعومين والمياه المعدنية ستباع للمواطنين عبر البطاقة بشكل مباشر من دون رسائل إضافة للسكر والرز المقننين اللذين سيباعان عبر الرسائل.

تأجيل فتح الدورة الجديدة.. وهذا آخر تأجيل !!

وأكد أن «السورية للتجارة» تسعى لتأمين مواد أخرى مثل الطون والسردين ومواد أخرى وفي حال أتيحت وتم تأمينها سيتم طرحها عبر البطاقة العائلية وستباع بسعر مخفض للمواطنين.

وبالنسبة للزيت وإمكانية طرحه عبر البطاقة أوضح هزاع أنه عند الانتهاء من إجراءات التعاقد لاستيراد الزيت واستكمال الأمور بشكل جيد سيتم طرحه عبر البطاقة، مشيراً إلى أن السعر الذي سيباع به الزيت لم يتضح بعد ولم يتم تحديده لكن من المؤكد سيكون أخفض من السعر الذي يباع به حالياً في السوق والذي وصل لسعر ١٣ ألف ليرة للعبوة، لافتاً إلى أنه عند طرح المادة في صالات السورية للتجارة ستكون حصة العائلة لا تقل عن عبوتين وستباع حصراً عبر البطاقة وفق نظام الرسائل والهدف من بيعها عبر البطاقة كي لا يلجأ بعض ضعاف النفوس لبيع المادة إلى تجار الجملة باعتبار أن سعر العبوة في صالات السورية سيكون أخفض من سعرها في السوق.

وعن بيع الدخان الوطني في صالات السورية للتجارة في ظل الغلاء الذي شهدته أسعاره خلال الفترة الأخيرة وعدم الالتزام بالتسعيرة المحددة من التموين لفت إلى أن هناك إجراءات تتم بهذا الخصوص بين السورية للتجارة ومؤسسة التبغ ستكلل بالنجاح قريباً وسيتم بيعه للمواطنين عبر البطاقة بالسعر النظامي المحدد، لافتاً إلى أنه لم تحدد بعد حصة المواطن اليومية من الدخان باعتبار أننا بداية التفاهمات الأولية بخصوص الكمية التي سنحصل عليها وحسب الكميات المنتجة من المؤسسة.

وبخصوص الفروج بين هزاع أن المؤسسة تطرح الفروج حالياً في صالاتها وفق النشرة التموينية وانخفض قليلاً وهناك كميات كافية وتغطي الطلب على المادة بداية شهر رمضان، مشيراً إلى أن الكميات التي استجرتها المؤسسة من المربين تعتبر جيدة.

ولفت إلى أن السورية للتجارة مستمرة باستجرار الخضر والفواكه من المزارع بشكل مباشر كما تسوقت السورية للتجارة كميات جيدة من اللحوم الحمراء وستطرحها بسعر منافس للسوق وأضاف: نحاول حالياً زيادة الكميات تحضيراً لشهر رمضان.

خبير اقتصادي لـ«الوطن»: ارتفاع الأسعار «عالمي» ولكن المهم كيف تتصدى لها الحكومة

عبير صيموعة

ما تشهده الأسواق من ارتفاع مستمر ويومي بأسعار المواد الاستهلاكية خلق حالة من الذعر لدى جميع الأهالي ممن التقتهم «الوطن» ضمن أسواق السويداء الذين أكدوا عجزهم التام عن تأمين نفقات غذائهم اليومي بعد أن تجاوز سعر الكيلو من الرز القصير ٤٥٠٠ والرز الطويل بجميع أنواعه متراوحاً بين ٧٥٠٠ و٨ آلاف للكيلو الواحد ليلحق بها كيلو السكر الذي وصل إلى ٣ آلاف أما الزيوت فقد تجاوزت أسعارها حد الجنون بعد أن وصل سعر الليتر منها إلى ١٢ ألف ليرة مع فقدانها شبه التام من جميع المحلات التي رصدتها «الوطن».

كما أشار الأهالي إلى ارتفاع أسعار المنظفات والصابون بجميع أنواعه لتلحق بها الخضار والفواكه فضلاً عن اللحوم البيضاء والحمراء وحتى طبق البيض والتي تم إقصاؤها جميعاً من موائد الكثير من الأسر.

وأكد الأهالي أن الارتفاعات الأخيرة في أسعار كل المتطلبات المعيشية باتت تهدد أمنهم الغذائي في الصميم مؤكدين عجزهم عن تأمين حاجاتهم الرئيسية وهو ما يعتبر بداية لسلسلة من المواد ستشهد الأسواق فقدانها لاحقاً في حال لم يتم التحرك السريع لاحتواء الإشكالية.

بدورهم التجار بينوا أن فقدان الزيوت أو احتكارها إنما يعود إلى زيادة الطلب وقلة العرض، مطالبين بضرورة مراقبة معامل الزيوت لأن الارتفاع الجنوني بأسعار المادة غير مبرر حتى اللحظة.

وأشاروا أن العملية الحربية الروسية في أوكرانيا انعكست تداعياتها سلباً على السوق السورية بحجم أكبر من تداعياتها الحقيقية وأدت إلى التخوف من فقدان كثير من المواد الأولية المستوردة وهذا أدى إلى لجوء المنتجين إلى الاحتكار لعدم ثبات أسعار الصرف، خاصة مع ما باتت تشهده أسواق الصرف اليوم من ارتفاع تدريجي على سعر القطع الأجنبي والذي سيؤدي في حال عدم ضبطه إلى كارثة اقتصادية والمتضرر الأكبر منها سيكون المواطن بالتأكيد.

الخبير الاقتصادي ومدير الإحصاء في السويداء ناجي حديفة أكد لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار هو ظاهرة عالمية تطول كامل دول العالم إلا أن القضية الأهم في تلك الارتفاعات هو كيفية تصدي الحكومات لكبت هذه الظاهرة التي ستؤدي بالضرورة إلى التضخم وانخفاض القوة الشرائية لدى المستهلكين وهو ما عجزت عنه الحكومة حالياً في ظل عجزها عن رفع وتيرة التنمية وخاصة المتعلقة بسلة الغذاء اليومية للمواطن، موضحاً أن رفع الأسعار هو سياسة اقتصادية تتبعها الدول للجم الطلب وتخفيض الاستهلاك.

وأضاف: لكن لا يمكن لأي حكومة لجم الطلب على السلع الأساسية التي تتعلق بقوت المواطن لأن المواطن السوري بحسب الوضع الاقتصادي الحالي بات عاجزاً عن المواجهة فردياً لأنه بحاجة إلى الدعم الحكومي حتى يجابه الإنفاقات المترتبة عليه وخاصة أن الدخول المتدنية باتت غير كافية للإنفاق على الغذاء وحده دون بقية الإنفاقات.

وأكد حديفة أن قرار رفع الدعم الحكومي كان قراراً بغير أوانه وكان من المفترض التريث به بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية وخاصة أن أكثر من ٨٠ بالمئة من الشعب السوري غير آمن غذائياً.

٢٤ ألف ليتر مازوت للزراعة يومياً في الريف

رئيس اتحاد فلاحي الريف: الفلاح يشتري حاجته من السوق السوداء بثلاثة آلاف ليرة

عبد المنعم مسعود

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة ريف دمشق ريدان الشيخ أن المخصصات اليومية للقطاع الزراعي في المحافظة تقدر بطلب واحد أي نحو ٢٤ ألف ليتر فقط وذلك من إجمالي مخصصات المحافظة لكل القطاعات.

رئيس اتحاد فلاحي المحافظة الجديد زياد خالد بين في تصريح لـ«الوطن» أن عملية تزويد الفلاحين بالمحروقات تتم وفق كمية ليتر وربع للدونم الواحد وهي كمية غير كافية أبداً لإرواء دونم الأرض الزراعية ما يضطر الفلاح حكماً لاستجرار المحروقات من السوق السوداء بسعر يتجاوز ٣ آلاف ليرة للبتر الواحد.

وكشف أن ما تسلمه الفلاحين حتى الآن من مادة المازوت لري القمح لا يتجاوز ١٠ بالمئة من الاحتياج، متسائلاً إذا كان الفلاح يشتري ليتر المازوت بثلاثة آلاف ليرة فكيف سيطلب منه لاحقاً تسليم طن القمح بسعر ١٥٠٠ ليرة للكيلوغرام عند الحصاد، مبيناً أن الحل يكون بزيادة مخصصات الفلاح من المادة خصوصاً أن الأوضاع الحالية تتطلب الحفاظ على كل حبة قمح.

وبالعودة إلى الشيخ بين أن نسبة توزيع مازوت التدفئة في المحافظة وصلت إلى نحو ٢٥ بالمئة من إجمالي الدفعة الثانية، وأن التوزيع وفقاً لما يؤكده ما زال في المناطق الباردة، معتبراً أن عدد الطلبات التي توزع للتدفئة يصل إلى خمسة طلبات يذهب أربع منها للمناطق الباردة أي نحو ١٠٠ ألف ليتر فيما يوزع ٢٤ ألف ليتر لباقي المناطق.

ووفقاً لعضو المكتب التنفيذي فإن إجمالي ما يتم توزيعه من المازوت الحر يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة طلبات أي نحو ١٠٠ ألف ليتر توزع على ثماني محطات وقود تم توزيعها على المحاور الرئيسية في المحافظة وهناك طلبات أخرى لمحطات وقود تتم دراستها من قبل الوزارة لإدخالها في التوزيع.

ويؤكد الشيخ أن حصة النقل اليومية من مادة المازوت ٩ طلبات أي نحو ٢١٦ ألف ليتر، مبيناً أن إجمالي عدد طلبات المازوت اليومية في المحافظة لكل القطاعات ٢٤ طلباً أي نحو ٥٧٦ ألف ليتر فيما تبلغ مخصصات البنزين ٤٨٠ ألف ليتر.

فوق الطاولة

د.علي محمد

المشروعات الصغيرة والمتوسطة: غياب الرؤية

لطالما كان «دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة» شعاراً رناناً دائم التواجد في كل الخطط الحكومية في سورية نظراً لأهمية هذه المشاريع «عالمياً» من الناحية الاقتصادية من جهة، ولما تمثله من إجمالي شركات الاقتصاد السوري ومساهمتها في المؤشرات الاقتصادية السورية من جهة أخرى.

فعندما تفصح الأرقام بأن المشروعات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة في سورية تشكل نحو ٩٩ بالمئة من إجمالي الشركات في كل قطاعات الاقتصاد السوري، وبأنها كانت تسهم في عام ٢٠١٠ بما لا يقل عن ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي و٧٥ بالمئة من الضرائب والرسوم المباشرة، وتشغّل نحو٦٠ بالمئة من اليد العاملة، فهذا يعد مؤشراً مهماً إلى تأثير وشمول هذه المشروعات وقدرتها على التطور والاتساع بما يلبي حاجة الاقتصاد السوري من منتجات وخدمات كل القطاعات صناعية كانت أم زراعية أم تجارية وخدمية.

أما عن الخطوات الحكومية تجاه هذه المشروعات، فقد بقيت في إطار محاولة التشريع لجهة أو هيئة تعمل على تنمية هذه المشروعات وتأطيرها بدءاً من الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة (٢٠٠١-٢٠٠٦) ثم هيئة التشغيل وتنمية المشروعات (٢٠٠٦-٢٠١٦) انتهاءً بهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٢٠١٦ لغاية الآن)، إلا أن الخطوات على أرض الواقع لم ترتق إلى درجة التنمية الفعلية لهذه المشروعات وتذليل معوقاتها المتعددة بدءاً من المشكلة التمويلية، وانتهاءً بالتسويقية مروراً بالإدارية والتنظيمية سواء ذات العلاقة بالتراخيص الرسمية أو التنظيم الإداري الداخلي لهذه المشروعات والتدريب والاستشارات، هذا فضلاً عن غياب أي إستراتيجية دقيقة لعمل هذه المشروعات وأسس توزعها قطاعياً بناءً على دراسات حاجة الاقتصاد السوري وأولويات كل مرحلة على حدة، كما لم نر دوراً وازناً لغرف التجارة والزراعة والصناعة في ذلك سوى بعض الخطوات ومنها المتعلقة بتأسيس بعض المعارض على سبيل المثال.

ونظراً لهذا الواقع «غير الصحي» لهذه المشروعات، صدر القانون رقم ٨ تاريخ ٢٠٢١\٠٢\٢٠ الخاص بتأسيس مصارف التمويل الأصغر في سورية بغية المساهمة بخلق وتنظيم مؤسسات مالية تضخ كتلة التسليفات لديها لهذه المشروعات حصراً دون غيرها، وبالفعل بدأت هذه المصارف بمنح القروض المتعددة لهذه المشاريع وسواها من أصحاب الدخل المحدود ومعدومي الدخل، وبنظرة سريعة لواقع التسليف الممنوح خلال عام ٢٠٢٠ و٢٠٢١، فإن حجم المحفظة التسليفية الممنوحة من مصارف التمويل الأصغر نما بنسبة ٨٣ بالمئة من ٣٠ مليار ليرة إلى ٥٥ مليار ليرة، إلا أنه عند تدقيق أرقام التسليف الممنوحة في عام ٢٠٢٠ من مصارف التمويل الأصغر (٤ مصارف) والمصارف الخاصة في سورية (١٤ مصرفاً) نلاحظ عدم تجاوز ما مُنح من قروض للمشروعات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة ٧٤ مليار ليرة من أصل حجم محفظة ائتمانية بالغة نحو ١,٤٩٣ مليار ليرة، بما يعني أن ٥ بالمئة فقط من إجمالي التسهيلات الممنوحة تتجه إلى المشروعات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهذا الرقم بحد ذاته يظهر ضعف التمويل لهذه المشروعات كرقم مجرد، فما بالنا إن قمنا بقياسه لنسب التضخم التي أصابت الاقتصاد السوري خلال الحرب وارتفاع السقوف المطلوبة لقروض كهذه من هذه المشروعات، وهنا تظهر العقبة الأكبر الخاصة بالتمويل إلا وهي الضمانات المطلوبة، والتي يفترض أن حلها جاهز وهو الضمان المقدم من مؤسسة ضمان مخاطر القروض الصغيرة والمتوسطة التي أحدثت بالقانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٦، والتي تم الانتهاء من اكتتاب رأسمالها من المصارف الخاصة ومصارف التمويل الأصغر، إلا أنها بعد ٥ سنوات على تأسيسها لم تقم بأي خطوة من الخطوات التي تأسست لأجلها، وهذا سؤال نضعه برسم المعنيين.

هذا من ناحية التمويل، أما من ناحية تنمية هذه المشروعات، فالمراقب لوضع هذه المشروعات لا يرى تطوراً واضحاً في عملها وفي القيمة المضافة التي تحققها على أرض الواقع، فكما ذكرنا، عقبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تضم إضافة إلى العقبة التمويلية، العقبة التسويقية وعقبة التدريب والمتابعة، فالأحرى بهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمل الحثيث على تنظيم هذه المشروعات بالتعاون مع غرف الزراعة والصناعة والتجارة، والمساعدة في التخريص الرسمي لهذه المشروعات بما يمكن من إيجاد إحصائيات دقيقة تمكن من استهداف هذه المشروعات بعينها وتقديم كل المساعدة الإدارية واللوجستية والتدريبية لها بما يضعها على سكة الإنتاج الفعلي بعيداً عن التجريب وعن احتمالية التعثر والاندثار والفوضى، فالعبرة هي في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتلبية حاجة السوق المحلية وتخفيف الاستيراد بما ينعكس مستقبلاً إيجابياً على الميزان التجاري السوري الخاسر في عام ٢٠٢١ بنحو ٣,٥ مليارات يورو، وهذا الأمر يحتم على الهيئة أن تعد تقارير دورية منتظمة توضح فيه تطور هذه المشروعات على أن تشمل هذه التقارير تطورها أفقياً وإنتاجياً، مترافقاً مع دراسة فعالية التمويل الممنوح من المصارف مجتمعةً وما حققَ من عوائد مباشرة وغير مباشرة للاقتصاد الوطني سواء من حيث زيادة الإنتاج أو من حيث امتصاص البطالة وغيرها من المؤشرات المهمة.